
اسم المقال: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية
اسم الكاتب: أماني جمعة النقي، زايد علي زايد
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8608>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 09:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 20، العدد 3
ربيع الأول 1443 هـ / سبتمبر 2023م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

أماني جمعة النقبى⁽¹⁾

زايد علي زايد⁽²⁾

تاريخ القبول: 2021-09-07

تاريخ الاستلام: 2021-06-12

ملخص البحث:

يُعدّ مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من أهم المبادئ القانونية وأهم معايير تقاسم مياه المجاري المائية الدولية التي يستند إليها القضاء الدولي للفصل في النزاعات الدولية، عند تعارض الاستخدامات للنهر الدولي، وذلك في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي. وقد أسهمت الجهود الدولية في تحديد عوامل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومنها، العوامل الجغرافية والهيدروجغرافية والمناخية والأيكولوجية، والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية، الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية، السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي.

ورد مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول في العديد من التطبيقات القضائية الدولية سواء كانت صادرة عن التحكيم الدولي، أو أحكام صادرة عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي، وأخيراً في الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية. وحتى يتحقق الاستخدام المنصف والمعقول لدول الحوض النهري، يجب أن تتعاون تلك الدول لتنسيق جهودها في حماية وتنمية موارد ذلك النهر، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

الكلمات الدالة: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، حماية الموارد النهريّة، المجاري المائية، دول الحوض النهري.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

U18103813@sharjah.ac.ae

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

أولاً- المقدمة:

أصبحت قضايا المياه -لاعتبارات كثيرة- تحظى باهتمام عدة فروع علمية ويعكس تفرعها وتعددتها اتساع هذه القضايا من حيث توزيع الموارد المائية وإدارتها، وتحليل العلاقات الدولية ذات الصلة. وقد بدأ الاهتمام بالقانون للأنهار الدولية في السنوات الأولى من القرن العشرين عندما بدأت العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية، كما زاد الاهتمام بهذا القانون باعتباره أحد الفروع الحديثة للقانون الدولي عندما زادت حاجة الشعوب إلى المياه العذبة، وتنوع استخدامات مياه الأنهار الدولية.

يعرف النهر الدولي طبقاً لمفهوم شبكة المياه الدولية بأنه "شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحداً وتتدفق صوب نقطة وصول مشتركة وتقع أجزاءه في دول مختلفة"⁽¹⁾.

وقد أوضحت المبادئ القانونية العامة التي أقرتها الأمم المتحدة مصدراً مهماً من مصادر القانون الدولي، ورغم اختلاف الفقه الدولي حول تأصيل تلك المبادئ بين من أسندها إلى القانون الدولي وآخر أسندها إلى النظم القانونية الداخلية، ورغم هذا الخلاف الذي اكتنف موضوع المبادئ العامة للقانون كمصدر من مصادر القانون الدولي، فإن الغالب فقهاً وقضاً أن المقصود بهذه المبادئ العامة هي مبادئ القانون الوطني في مختلف الأنظمة القانونية وهو الأمر الذي تؤيده عبارة "الأمم المتحدة" فضلاً عن افتقار القانون الدولي إلى المبادئ العامة للقانون.

يمثل هذا المبدأ حجر الزاوية في قانون استخدام مجاري المياه الدولية للأغراض غير الملاحية. ويعني استخدام مياه المجرى المائي الدولي من قبل جميع الدول المشتركة فيه بطريقة منصفة ومعقولة وهذا يقتضي موازنة جميع العوامل ذات الصلة، وكذا مقارنة الفوائد التي تنتج من الاستعمال مع الأضرار التي قد تصيب مصالح إحدى دول المجرى⁽²⁾.

وتوزيع المياه بين دول المجرى الواحد سيكون على أساس المساواة في الحقوق وليس الحصص، أي أن دول المجرى لها الحق المتساوي في استغلال مياهه من أجل تحقيق أكبر

(1) وفي هذا السياق قررت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية نهر الأودر "أن للدول النهرية مصلحة جماعية طبيعية، وبالتالي حقاً قانونياً مشتركاً في الاستخدام العادل لمياه الأنهار الدولية من جانب الدول المتقابلة أو المتجاورة؛ ويحتم ذلك مساواة كل الدول النهرية في استخدام مجرى النهر واستبعاد أية ميزة تفضيلية لصالح أية دولة بالنسبة للدول الأخرى." راجع: CPJI, Ser. A, No. 23, 1929. P27

(2) Richard pasily, adversaries into partners: international water law and the equitable sharing of downstream benefits, melbourn Journal of international law. vol (3), 2002, p.283.

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (34 - 64)

فائدة ممكنة لكل دول المجرى، بهدف تحقيق إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاتها⁽¹⁾.

وقد اهتمت اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (مايو 1997)، بإبراز مبدأ "الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين" كأساس لتقاسم المياه المشتركة في أحواض الأنهار الدولية. والباب الثاني من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية هو صميم الاتفاقية. وهو يتضمن ثلاثة مبادئ عامة لتنظيم كيفية الانتفاع بالمجرى المائي من قبل دوله؛ هذه المبادئ هي: الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، والالتزام العام بالتعاون.

وقد ورد مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين في رأس قائمة المبادئ العامة التي تقوم عليها الاتفاقية، وتسترعى صياغة المادة الخامسة من الاتفاقية التي احتوت المبدأ، والذي يرى فيه البعض حجر الأساس في قانون مجارى المياه الدولية⁽²⁾.

ولقد نشأ هذا المبدأ بدايةً في رحاب الدول الفيديرالية، مثل: سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمدت محاكمها كثيراً عليه في فصلها في المنازعات بين ولاياتها بشأن استخدام المجاري المائية المشتركة بينها⁽³⁾.

وقد طبقته المحكمة العليا الأمريكية في قضية كنساس ضد كلورادو عام 1907⁽⁴⁾. وانتهت المحكمة في حكمها إلى ضرورة احترام مبدأ الاستخدام المنصف للمياه بين الولايتين. وقد تبنى القانون الدولي هذا المبدأ؛ حيث تم تضمينه بالعديد من الاتفاقيات الدولية، وذلك نظراً للأهمية التي يحظى بها، ومن أشهر تلك الاتفاقيات: تلك المبرمة بين الهند وباكستان بشأن نهر الهندوس عام 1960، والتي تم على أساسها تقسيم حصص المياه بين الدولتين، والتي مُنحت الهند بموجبها نسبة 20 % وباكستان 80 % من مياه النهر، ومن ثمَّ فإن الاستخدام المنصف لا يعني التساوي في الحصص المائية بين الدول المجرى المائي الواحد.

(1) Bantita pichyakorn, sustainable development and international watercourses agreements the Mekong and the Rhine, 2002, p.6.

(2) محمد يوسف علوان، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجاري المياه الدولية لعام 1997، المؤتمر السنوي الثالث – المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين (الناشر جامعة أسويط – مركز دراسات المستقبل، 1998م)، ص: 121.

(3) هشام محمد الشافعي، الانتفاع المشترك بالأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2020م)، ط1، ص: 111.

(4) للمزيد عن تفاصيل القضية

<http://www.superme.justia.com/cases/federal/206/46/case.html>

ثانياً- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- تنبثق أهمية البحث من الأهمية الملحوظة لموضوعه والذي يتمثل في تحقيق الانتفاع المنصف والمعقول لدول الحوض النهري.
- السعي إلى توضيح كيفية الانتفاع بالمجرى المائي وتنميته بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي.
- الإسهام في إثراء المكتبات العلمية المتخصصة في القانون الدولي ونشره وتطويره؛ وذلك لأن مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من المبادئ الهامة في مجال استخدام مياه الأنهار الدولية، والذي يُثير العديد من المشكلات الدولية بين الدول نتيجة لتعارض مصالحها عند استخدام مياه المجرى المائي.

ثالثاً- إشكالية البحث:

تستعرض الباحثة في إطار هذه الدراسة، واحدة من أبرز الإشكاليات والأفكار التي يقوم عليها بيان القانون الدولي، والتي تأثرت على مر العصور بالظروف السياسية السائدة خلال كل عصر؛ وهو ما يبدو ظاهراً خلال واقعا المعاصر، من مواقف الدول الكبرى والقوى العظمى من سعيها لتحقيق مصالحها بانتهاء هذا المبدأ والتلاعب بالقانون؛ وخاصة فيما يتعلق بموضوع الأنهار الدولية.

وتتمحور مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيس وهو:

1. ما أهم المبادئ القانونية الأساسية الحاكمة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية؟

وهناك تساؤلات فرعية يثيرها موضوع البحث مما يقتضي بيانه ودراسته منها:

- ما المقصود بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول؟
- ما العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول بمجرى مائي دولي؟
- ما أهم الاتفاقيات الدولية التي تنظم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول؟
- ما الصعوبات التي تواجهها الاتفاقيات التي تنظم مجرى هذه المياه؟

رابعاً- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة مدلول مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول.
2. بيان مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول وهو من أهم المبادئ الأساسية الحاكمة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.
3. التبصير بالابعاد الحقيقية لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول.
4. توضيح أهم الإتفاقيات الدولية المنظمة لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول.
5. استعراض الممارسات الدولية بشأن مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول في ضوء أحكام القضاء والتحكيم الدوليين.

خامساً- منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول باعتباره من أهم المبادئ العامة التي تنظم عمليات استخدام مياه الأنهار الدولية المشتركة، وبيان أهم الاتفاقيات الدولية التي تنظم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول في المجرى المائي الدولي، وبيان مدى تطبيق المبادئ القانونية التي تحكم استخدام مياه المجاري المائية الدولية على صعيد الممارسات الدولية.

سادساً- خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المطلب الثاني: عوامل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المبحث الثاني: تطبيقات مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول

المطلب الأول: الممارسة الدولية لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المطلب الثاني: تقييم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

الخاتمة:

أولاً- النتائج:

ثانياً- التوصيات:

المبحث الأول: ماهية مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

مبدأ الاستخدام العادل والمعقول يعد من أهم مبادئ القانون الدولي للأنهار وأهم معايير تقاسم مياه المجاري المائية الدولية، والمقصود به الحصول على أقصى المنافع الممكنة لجميع دول النهر الدولي، والوفاء بأكبر قدر ممكن من احتياجاتها، مع تخفيف الضرر والاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها لتلك الدول.

ومن المعلوم أن النصيب العادل والمعقول لا يعني أبداً أن كل دولة نهريّة تأخذ نصيباً مساوياً بالتمام والكمال بنصيب غيرها من الدول الأخرى المعنية بالاستعمال والمزايا المستمدة من النهر، بل إن المبدأ يعني فقط أن لكل دولة الحق في استخدام مياه المجرى المائي والاستفادة منه على نحو عادل ومنصف، حتى ولو كانت هناك دول أخرى تأخذ حصة أكبر أو أقل من حصتها في المياه⁽¹⁾.

إن الحصول على أفضل انتفاع وفوائد هو الهدف الذي تسعى إليه دول المجرى المائي عند الانتفاع بالمجرى المائي الدولي، والحصول على أفضل انتفاع وفوائد لا يعني تحقيق الاستخدام الأقصى أو الاستخدام الأكثر فعالية سواء من الناحية الاقتصادية، أو فيما يتعلق بتجنب الهدر، أو بأي معنى آخر ينبغي أن يكون لها ادعاء قوي في استخدام دول المجرى المائي، وتحقيق أكبر قدر ممكن للوفاء بجميع احتياجاتها، وفي الوقت ذاته تخفيف الضرر أو الاحتياجات غير الملباة لكل منها إلى أدنى حد، وهكذا يمكن تحقيق الانتفاع العادل والمنصف⁽²⁾.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على ماهية مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المطلب الثاني: عوامل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

- (1) هشام محمد الشافعي، الانتفاع المشترك بالأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2020م)، ط1، ص: 119-118.
- (2) طالب عبدالله فهد العلواني، المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية (الهلال الخصيب) في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2017م)، ط1، ص: 53.

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

يقصد بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول أن تتقاسم دول النهر فوائده بطريقة عادلة ورشيقة. ووفقاً لهذا المبدأ، يُعدّ النهر الدولي وحدة واحدة، تتقاسم دوله فوائده؛ أي يكون لكل دولة نهريّة حق في الانتفاع والاستفادة من النهر الذي يمر بإقليمها، فلها حق في حصة عادلة ومعقولة بالنسبة للدول الأخرى التي تُشاركها الانتفاع بنفس النهر الدولي.

لقد أتت المادة 5 من اتفاقية 1997، لتوضح أن مبدأ المساواة في الحقوق لا يعني حصول كل دولة من دول المجرى المائي على حصة متساوية من المياه، لكن يعني بالأحرى وجود حق لكل دولة في الانتفاع بالمياه بطريقة منصفة⁽¹⁾. أي أن تأخذ كل دولة نصيباً مساوياً لغيرها، ولكنه يعني أن تكون المساواة عادلة ومنصفة⁽²⁾.

يستند هذا المبدأ إلى مبدأ "المساواة في السيادة" بين الدول النهريّة، والذي يعني أن للدول النهريّة "حقوقاً متساوية". بتعبير أدق يكون لهذه الدول حقوقاً متبادلة الصلة فيما يتعلق باستخدام المجرى المائي. وهذا المفهوم يتجسد بدوره في مبدأ السيادة الإقليمية المحدودة الذي يعني بوجه عام: "أن للدولة الحق السيادي في استخدام المياه كيفما تشاء داخل إقليمها، غير أن هذا الحق مقيد بواجب عدم إلحاق ضرر بالدول الأخرى".

والهدف من الانتفاع المنصف هو تحقيق الاستفادة المثلى والمستدامة من النهر، وخفض الضرر الذي يمكن أن يصيب أية دولة، وليس هدفه تقسيم النهر⁽³⁾.

أولاً- مفهوم الانتفاع المنصف والمعقول في أعمال الهيئات العلمية الدولية:

1. مفهوم مبدأ الاستخدام في إطار أعمال مجمع القانون الدولي:

نصت المادة الثانية من قرار المجمع في دورته المنعقدة في عام 1961 بسالزبورج والمعنية بالمبادئ المنظمة للاستخدامات غير الملاحية لمياه الأنهار الدولية على أنه "من حق كل دولة استخدام المياه العابرة للحدود وفقاً للقواعد التي يحددها القانون الدولي وما يقره مجمع القانون الدولي من قواعد في هذا المجال ويتحدد هذا الحق بما للدول

(1) لهيب صبري ديوان الطائي، الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير ملاحية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، (الناشر جامعة الشرق الأوسط - كلية الحقوق، 2011)، ص:32.

(2) محمد سلمان طابع، مصر وأزمة مياه النيل - آفاق الصراع والتعاون، (مصر-القاهرة، الناشر دار الشروق، 2012)، ط1، ص:274.

(3) وائل علام، العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في قانون الأنهار الدولية (أولوية أم تكامل)، مجلة الحقوق، كلية القانون - جامعة الشارقة، المجلد12، عدد2، ص:156.

الأخرى المشتركة في ذات المجرى من حقوق استخدامه بالمجرى المائي أو الحوض الهيدروجرافي⁽¹⁾."

وفي حالة الخلاف بين الدول المشتركة في استخدام المورد الواحد نجد أن المادة الثالثة أوصت تلك الدول باللجوء إلى التسوية على أساس من الإنصاف ومراعاة الحاجات المائية للدول المعنية وكذا الظروف الأخرى المرتبطة بها، وتأسيساً على ما تقدم نجد أن مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول يتمثل هنا فيما ورد بنص المادة الثانية والتي ربطت بين حق دولة مشتركة في استخدام مجرى مائي وحق دولة أخرى في استخدام مياه نفس المجرى وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي المقررة في هذا الصدد⁽²⁾، كما كان لهذا المجمع السابق في الإشارة إلى إبراز مفهوم الإنصاف، وإن كان هذا المفهوم قد جاء مجملاً دون الإشارة إلى المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ.

2. مفهوم مبدأ الاستخدام المنصف في إطار رابطة القانون الدولي:

أ. في ظل قواعد هلسنكي لعام 1966:

نصت المادة الرابعة من قواعد هلسنكي على مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول بأن قررت أن لكل دولة الحق داخل حدودها الإقليمية في نصيب منصف ومعقول من الاستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف الدولي⁽³⁾.

ب. الاستخدام المنصف في إطار قواعد برلين 2004:

عدلت رابطة القانون الدولي من تعريفها لمبدأ الاستخدام المنصف الوارد بقواعد هلسنكي، وذلك بنصها في المادة 12 من قواعد برلين على أن "الدول المشتركة في حوض صرف واحد، تدير مياه الحوض بطريقة منصفة مع مراعاة القيود والواجبات التي يفرضها الالتزام بعدم إحداث الضرر الجوهري، بالإضافة إلى قيام هذه الدول بتنمية واستخدام مياه الحوض بقصد تحقيق الاستخدام الرشيد والمستدام، مع أخذها في الاعتبار مصالح الدول

(1) Every state has the Right to utilize waters which traverse or International law and in particular, those resulting from the border its territory, subject to the limits imposed provisions which follow. The right is limited by the of utilization of other states interested in the same watercourse or hydrographic basim "، IDI: Session de Salzburg, 1961, P.382.

(2) صلاح الدين عامر، "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003م) ص: 417-ص: 518.

(3) مساعد عبد العاطي شتيوي، مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإنشاء السودان على الأنهار الدولية - دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي، (القاهرة: دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2016م)، ط1، ص: 52.

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (34 - 64)

المشتركة معها في الحوض ذاته (1)".

ثانياً- مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول في أعمال لجنة القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997

1. الاستخدام المنصف في إطار أعمال لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة:

جاءت القراءتان الأولى والثانية لمسودة الاتفاقية، وفقاً لصياغة أعضاء لجنة الأمم المتحدة بصورة مختلفة قليلاً عن النص الوارد بالاتفاقية نفسها، حيث جاء النص على نحو أكثر تفصيلاً ووضوحاً، فقد أظهرت الفقرة الأولى من المسودة الاستحقاقات المتبادلة بين الدول المشتركة في مجرى مائي واحد، والمتمثلة في ضرورة قيام كل دولة باستخدام حوض المجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وذلك بقصد تحقيق الاستخدام الأمثل للمجرى، وفي ذات الأمر فقد أبرزت الفقرة الثانية من نص المسودة أن مباشرة الاستخدام المنصف والمعقول تحقق المشاركة بين دول المجرى الواحد في تنميته وإدارته، وما تتضمنه هذه المشاركة من التزام التعاون من أجل تنميته وحمايته، كما أوجب النص تحقيق الاتساق بين الإنصاف وبين مقتضيات الحماية اللازمة للمجرى المائي. ويمكن القول بأن هذا النص يعني الجمع بين كمية وجودة المياه، في إطار مفاهيم تهدف لتحقيق الاتساق والتوازن المرغوب فيه بين دول المجرى الواحد(2).

2. مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة 1997:

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في غير الأغراض الملاحية بصياغة مغايرة عن الصياغة الواردة بالقراءتين الأولى والثانية لمشروع لجنة القانون الدولي، وتمثل ذلك في جانبين، ففي الجانب الأول: فقد أضافت الاتفاقية على العبارة الواردة بالفقرة الأولى من مسودة القراءتين في صدد الاستخدام الأمثل في عبارة "بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والمستدام"، وذلك بزيادة لفظ "مستدام" إلى عبارة الاستخدام الأمثل. أما عن الجانب الثاني، فقد أضافت الاتفاقية في الفقرة الأولى أيضاً لفظ "التنمية المستدامة" إلى عبارة مع الأخذ في الحسبان مصالح دول المجرى المائي المعنية، ويلاحظ أن إضافة ذلك اللفظ إنما كان مرجعه الاهتمام الدولي الكبير بتحقيق الإنصاف بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية في توزيع الموارد المائية(3).

(1) هشام محمد الشافعي، الانتفاع المشترك بالأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 121.

(2) مساعد عبد العاطي شتيوي، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية دراسة تطبيقية على نهر النيل، رسالة لنيل درجة الدكتوراه (الناشر جامعة القاهرة كلية الحقوق، 1967م)، ص: 88.

(3) FAO Legislative Study No.65: "Sources of international water law", Rome, 1998,

ويهدف مبدأ التنمية المستدامة إلى محاولة التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛ لذا تم تعريفه بأن "التنمية التي تواجه حاجات الحاضر دون حرمان الأجيال المستقبلية من حاجاتهم"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ضوابط اعمال مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

يعد هذا المبدأ بمثابة تنظيم لمجموعة النتائج التي تفسر نظرية السيادة الإقليمية المقيدة، وهي تمنح الحق لكل دولة من الدول المشاركة في الحوض النهري في الانتفاع الرشيد والمنصف من الموارد المائية التي يشترك فيها، وهذا طبقاً للمادة الخامسة من قواعد هلسنكي، وكذلك طبقاً للمادة الخامسة من معاهدة الأمم المتحدة لقانون المجاري المائية 1997، ويرجع هذا المبدأ (الاستخدام المنصف والرشيد) إلى الأصل في الحقوق والمساواة في السيادة بين الدول، وهذا لا يعني بالضرورة المساواة في الأنصبة بين الدول في الموارد المائية المشتركة، ولكن الإنصاف هنا يرتبط بالعوامل المختلفة المرتبطة بها الدول⁽²⁾.

يتحدد الانتفاع المنصف والمعقول عن طريق الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة. وقد سعت الجهود الدولية لتحديد هذه العوامل على النحو التالي:

أولاً- قرار دوبروفنيك (1956)

في مؤتمرها المنعقد بدوبروفنيك (كرواتيا)، أصدرت رابطة القانون الدولي قراراً جاء في مادته الخامسة: " بالموافقة للمبدأ العام الوارد في المادة الثالثة أعلاه، يتعين على الدول المطلية على الأنهار الدولية عند وضع اتفاقات، وكذلك الدول أو المحاكم عند تسوية المنازعات، أن توازن بين الفائدة التي تحققها دولة ما والخسارة لثولة أخرى جراء استخدام معين للمياه. لهذا الغرض، العوامل التالية من بين أمور أخرى، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار:

أ. حق كل منهما في استخدام معقول للمياه؛

ب. مدى اعتماد كل دولة على مياه هذا النهر؛

P.31

(1) Katak B. Malla, the regime of international watercourses, progresses and paradigms Regarding uses and environmental protection, Department of law, stockhoim university, 2005., P.74.

(2) هالة محمد عصام الدين، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، (دولة الإمارات العربية المتحدة-الشارقة: الناشر دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2014م)، ص:67.



مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة (34 - 64)

- ج. المكاسب الاجتماعية والاقتصادية المقارنة التي تعود على كل منهما وعلى جماعة النهر بأكملها؛
- د. الاتفاقات الموجودة سلفاً بين الدول المعنية؛
- هـ. التخصيص الموجود سلفاً للمياه لكل دولة (1)".

ثانياً- قواعد هلسكني (1966)

نصت المادة الخامسة على ما يلي:

1. ما يعد حصة معقولة وعادلة بالمعنى المقصود في المادة الرابعة يتحدد في ضوء جميع العوامل ذات الصلة في كل حالة على حدة.
2. تتضمن العوامل ذات الصلة التي تؤخذ بعين الاعتبار مايلي (ولكن لا تقتصر عليها):
 - أ. جغرافية الحوض، بما في ذلك على وجه الخصوص مدى منطقة شبكة الصرف في إقليم كل دولة من دول الحوض.
 - ب. هيدرولوجية الحوض بما في ذلك على وجه الخصوص مساهمة كل دولة من دول الحوض في المياه.
 - ج. المناخ المؤثر على الحوض.
 - د. الانتفاع السابق بمياه الحوض، بما في ذلك على وجه الخصوص الانتفاع القائم.
 - هـ. الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.
 - و. السكان الذي يعتمدون على مياه الحوض في كل دولة من دول الحوض.
 - ز. التكاليف المقارنة للوسائل البديلة لتلبية الحاجات الاقتصادية لكل دولة من دول الحوض.
 - ح. توافر موارد أخرى.
 - ط. تجنب الفقد غير الضروري في الانتفاع بمياه الحوض.

(1) وائل علام، العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في قانون الأنهار الدولية (أولوية أم تكامل)، مرجع سابق، ص: 162.



ي. الجدوى من الناحية العملية لتعويض واحدة أو أكثر من الدول المشاركة في الحوض كوسيلة لتسوية التعارضات بين الاستخدامات.

ك. الدرجة التي وفقاً لها يتم إشباع حاجات دولة من دول الحوض، دون حدوث ضرر جوهري لدولة مشتركة في الحوض.

3. يتحدد الوزن الذي يعطى لكل عامل من هذه العوامل وفقاً لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة. في تحديد ما هو حصة معقولة ومنصفة، جميع العوامل ذات الصلة يتعين النظر فيها معاً والتوصل إلى إستنتاج على أساسها ككل (1)''.

ثالثاً- اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية 1997

تعد اتفاقية الأمم المتحدة، اتفاقيةً إطارية تهدف إلى كفالة استخدام المجاري المائية الدولية، وتنميتها والحفاظ عليها، وإدارتها، وحمايتها، وتعزيز استخدامها بصورة مثلى ومستدامة من قبل أجيال الحاضر والمستقبل. وتنقسم الاتفاقية إلى سبعة أبواب، وتتألف من 37 مادة. إضافة إلى ذلك، تتضمن الاتفاقية مرفقاً بشأن "التحكيم" يتألف من 14 مادة، يتناول الباب الثاني أهم مبادئ الاتفاقية وهو "مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصف والمعقول (2)''.

تهدف المادة السادسة إلى تقديم وسيلة تساعد الدول في تنفيذ قاعدة الانتفاع المنصف والمعقول الواردة في المادة الخامسة. وعلى ذلك، فإنه ليس الهدف هو التقسيم المتساوي لمياه المجرى المائي الدولي بين دول المجرى المائي. ولهذا الغرض، تنص المادة السادسة على قائمة استرشادية -وليس حصرية- بالعوامل والظروف ذات الصلة، ومن ثم يمكن اللجوء إلى عوامل أخرى لم ترد في القائمة. فالتنوع الكبير في المجاري المائية الدولية يجعل من المستحيل وضع قائمة شاملة من العوامل. فبعض العوامل المذكورة قد تكون ذات صلة في حالة معينة بينما البعض الآخر قد لا يكون. وكما أشارت لجنة القانون الدولي في تعليقيها لا يوجد تدرج بين هذه العوامل، نظراً لأن بعضها قد يكون أكثر أهمية في حالات معينة في حين أن البعض الآخر قد يستحق منحها أهمية أكبر في حالات أخرى (3).

- (1) وائل علام، العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في قانون الأنهار الدولية (أولوية أم تكامل)، مرجع سابق، ص: 163-162.
- (2) سلمان محمد أحمد سلمان، الأقطار العربية واتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية، (الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 37، عدد 433، 2015م)، ص: 167.
- (3) وائل أحمد علام، حوض نهر النيل في إطار القانون الدولي، (مصر: دار النهضة العربية، 2014م)، ص: 145.

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (34 - 64)

وبناء على الفقرة الأولى "يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة منصفة ومعقولة"، بالمعنى المقصود في المادة 5، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار. " فيتطلب من الدول -سواء بنفسها أو من خلال لجان فنية أو هيئة مشتركة أو طرف ثالث- أن تأخذ في الاعتبار، على نحو مستمر، جميع العوامل ذات الصلة الواردة في القائمة التالية:

أ. العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية: وتتضمن هذه العوامل الصفات المختلفة للمجرى المائي، وهي تشمل مجموعة من العوامل الطبيعية والمادية التي تحدد كمية ونوعية المياه، ومعدل التدفق، ومواسم هطول الأمطار، والعلاقة المادية بين المجرى المائي وكل دولة من دوله. وتشمل "العوامل الجغرافية" طول المجرى المائي في إقليم كل دولة من دوله، وتشمل العوامل "الهيدروغرافية" بصفة عامة القياس والوصف ورسم خرائط المياه. وتتعلق العوامل "الهيدرولوجية"، في جملة أمور، بخصائص المياه، بما في ذلك تدفق المياه وتوزيعها، بما في ذلك مساهمة المياه في المجرى المائي من قبل كل دولة من دول المجرى المائي. وقد جاء في تعليق لجنة القانون الدولي تتعلق العوامل "الهيدرولوجية"، في جملة أمور، بخصائص المياه، بما في ذلك تدفق المياه، وتوزيعها، بما في ذلك مساهمة المياه في المجرى المائي من قبل كل دولة من دول المجرى المائي. ويلاحظ أنه على عكس دول المصايب، تدافع دول منابع الأنهار عن فكرة أن المساهمة في مياه النهر ينبغي أن تكون عاملاً رئيسياً في تحديد الانتفاع المنصف والمعقول. ولهذا في اللجنة السادسة أثناء إعداد اتفاقية المجاري المائية الدولية، اقترح مندوب تركيا "تكريس" فقرة إضافية لكمية المياه بالنسبة لكل دولة من دول المجرى المائي مع أخذ الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 2 من المادة 5 من قواعد هلسنكي في الاعتبار⁽¹⁾. وقد أيدته إثيوبيا والهند⁽²⁾. وعارضته البرتغال حيث ذكرت أن "الاقتراح الرامي إلى الإشارة إلى حصص الدول في المجرى المائي فإن من شأنها أن تشكل في الحقوق التاريخية للدول المشاطئة ومن ثم تصبح مصدر مشكلات جديدة"⁽³⁾. كذلك أشارت الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وسوريا إلى عدم إضافة عوامل جديدة⁽⁴⁾. وبالفعل، لم تذكر الاتفاقية صراحة مساهمة الدولة في مياه المجرى.

(1) اللجنة السادسة (الجمعية العامة) الجلسة 15 (8 أكتوبر 1996)، الفقرة 54، الوثيقة A/C.6/51/SR.15. تجدر الإشارة إلى أن الفقرة (2) من المادة (5) من إعلان مبادئ هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية لعام 1966 تنص على: "هيدرولوجية الحوض وتشمل حجم مساهمة كل من دول الحوض في كمية المياه الإجمالية".

(2) المرجع نفسه، الفقرتان 65، 75.

(3) المرجع نفسه، الفقرة 67.

(4) المرجع نفسه، الفقرات 70، 71، 73.

ب. الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية: أي الاعتماد الاجتماعي والاقتصادي على المجرى المائي، لاسيما في مجال الشرب والطعام. ويلاحظ أنه ليس المقصود بعامل "الحاجات الاجتماعية والاقتصادية" مستوى التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في الدولة المعنية؛ بمعنى أنه لا يتعين النظر للدول الأقل نمواً، ومن ثم منحها معاملة ومزايا أفضل. فالمحك هنا هو درجة اعتماد الدولة على النهر وليس درجة التطور الاقتصادي بها.

ج. السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي: أي حجم السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي، ودرجة ومدى اعتمادهم.

د. آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في إحدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي: أي آثار الاستخدامات المختلفة على دول المجرى المائي الأخرى؛ وهذا يتضمن الآثار السلبية.

هـ. الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي: أي أخذ الاستخدامات المعاصرة بعين الاعتبار. وكذلك الاستخدامات المحتملة لمراعاة حاجات وصالح الأجيال القادمة.

و. حفظ الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد: ويُشير مصطلح "التنمية" بصفة عامة إلى المشروعات أو البرامج التي تضطلع بها دول المجرى المائي للحصول على منافع من المجرى المائي أو لزيادة الفوائد التي يمكن الحصول عليها منها، و "الاقتصاد في استخدامها" تعبير يشير إلى تجنب النفقات غير الضرورية من المياه.

ز. مدى توافر بدائل، ذات قيمة مقارنة، لاستخدام معين مزعم أو قائم: أي ما إذا كانت هناك بدائل متاحة لاستخدام معين مزعم أو قائم، وما إذا كانت تلك البدائل ذات قيمة مقارنة لتلك التي للاستخدام المزعم أو القائم. وهذه البدائل يمكن أن تأخذ شكل مصادر أخرى لتوريد المياه، وكذلك شكل وسائل أخرى (لا تتطوى على استخدام المياه) لتلبية الحاجات موضع البحث، كمصادر بديلة للطاقة (كالطاقة الشمسية) أو كوسائل للنقل غير النقل النهري⁽¹⁾.

(1) وائل أحمد علام، حوض نهر النيل في إطار القانون الدولي، مرجع سابق، ص: 147-148.

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة (34 - 64)

وتنص الفقرة الثانية من المادة السادسة على أنه " لدى تطبيق المادة 5 أو الفقرة 1 من هذه المادة، تدخل دول المجرى المائي المعنية، إذا ما دعت الحاجة، في مشاورات بروح التعاون. " أي أنه إذا كانت هناك حاجة ما -كفقص كمية المياه- فإن الدول ملزمة بالدخول في مشاورات بروح من التعاون، وذلك من أجل الاستجابة للظروف التي أدت إلى الحاجة لإجراء مشاورات. وتنص الفقرة الثالثة على أن " يُحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقاً لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة". وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معاً والتوصل إلى استنتاج على أساسها ككل. فما هو الانتفاع المنصف والمعقول في حالة معينة سوف يعتمد على وزن جميع العوامل والظروف ذات الصلة.

وخلاصة الأمر، أنه يوجد تنوع كبير في الأنهار في العالم، فكل نهر ذاتيته وخصوصيته، ومن ثم من المستحيل وضع قاعدة واحدة شاملة، وذلك لتفاوت أهمية العوامل من نهر لآخر. والهدف من ذكر هذه العوامل هو تقديم وسيلة تساعد الدول على تطبيق مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، وليس الهدف هو التقسيم المتساوي لمياه النهر بين دوله. ويتم تطبيق مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من قبل كل دولة على حدة، ويمكن أن يتم من خلال اللجوء إلى اللجان الفنية والهيئات المشتركة أو أطراف ثالثة، وفقاً لأية ترتيبات أو اتفاقات تقبلها الدول المعنية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: تطبيقات مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول

الهدف من مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول أن تقوم كل دولة نهرياً بتنمية مياه المجرى المائي واستعمالها على أساس منصف بقصد تحقيق الانتفاع الأمثل بتلك المياه بما يتفق مع الحماية الكافية للعناصر التي تتكون منها الشبكة والتحكم فيها.

ولا ينبغي حرمان دولة دون موافقتها من الاشتراك المنصف في الانتفاع بمياه المجرى المائي الدولي التي هي واحدة من الدول المطلة عليه أو يجرى جزء منه في أرضها⁽²⁾.

الحق في النصيب العادل والمنصف للمياه يقابله اعتبارات مدى حاجة الدول المشاطئة للمياه وظروفها الحياتية ومصادر المياه الأخرى البديلة، وإذا طبق هذا الحق على مصر نجد بأن نهر النيل هو المورد الرئيس للمياه لمصر، ومن ثمَّ فإن مصر عليها أن تسعى إلى تأمين المصادر المائية لنهر النيل لضمان استمرار تدفقه والحصول على نصيب عادل

(1) وائل أحمد علام، حوض نهر النيل في إطار القانون الدولي، المرجع نفسه، ص: 150-149.

(2) على إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية في ضوء أحداث التطورات مشروع لجنة القانون الدولي النهائي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1995م)، ط1، ص: 535.

من المياه، وإدراكاً من هذا الواقع عقدت مصر اتفاقية عام 1959 مع السودان لإعادة تحديد الأنصبة بينها على ضوء متغير جديد هو مشروع السد العالي، الذي ألغى فكرة التخزين السنوي إلى التخزين الدائم.

ولما كانت مصر- من بين كل دول حوض النيل - إضافة إلى كونها دولة المصب تعتمد على النيل كمصدر رئيسي أو بالأحرى كمصدر وحيد للمياه المستخدمة في أغراض الشرب والزراعة، فإن أي اقتطاع للمياه في أعالي النيل، بما يستتبعه من انخفاض في كميات المياه المتاحة لمصر، سيترتب عليه ضرر بليغ بها، وهو ما يتعارض مع مقتضيات مبدأ الانتفاع المنصف والعادل⁽¹⁾.

ونهدف في هذا المبحث إلى استعراض مظاهر تطبيق هذا المبدأ في الاتفاقيات الدولية العامة المعنية باستخدام مياه الأنهار الدولية، سواء أكانت تلك الاتفاقيات دولية أو إقليمية أو ثنائية، وكذلك التطبيقات القضائية الخاصة بالمبدأ.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول تطبيقات مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الممارسة الدولية لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المطلب الثاني: تقييم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

المطلب الأول: الممارسة الدولية لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

أولاً- مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في الاتفاقيات الدولية

لقد تبنت العديد من الاتفاقيات الدولية مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، باعتباره من أهم المبادئ العامة التي تنظم عمليات استخدام مياه الأنهار الدولية المشتركة، فوجد أن المادة الثانية من المعاهدة الأفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 1968م، تنص على أن "تتعهد الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية واستخدام وتنمية موارد التربة والمياه والنبات والحيوان، وفقاً للمبادئ العملية، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشعوب في هذه الدول على أفضل وجه"⁽²⁾.

(1) محمد شوقي عبد العال " الانتفاع بمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل " سلسلة دراسات مصرية أفريقية صادر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2004، ص16-13.

(2) هشام محمد الشافعي، الانتفاع المشترك بالأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص:125.

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (34 - 64)

وقد تم النص على المبدأ المشار إليه في هذه المادة بطريقة غير مباشرة؛ حيث يمكن استنباط مفهوم الإنصاف من النصوص المعنية بمسألة الحفاظ على العشائر النباتية؛ حيث حثت المادة السادسة من الاتفاقية سألقة الذكر على "ضرورة الأخذ في حسابها الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية؛ لتحقيق أفضل الطرق لاستخدام وتنمية العشائر النباتية والحفاظ عليها"، ونصت المادة السابعة إلى "ضرورة ضمان الحفاظ على الموارد الحيوانية وبيئتها وحسن استخدامها وتنميتها ومن أجل تحقيق ذلك الهدف حثت الدول المتعاقدة على رعاية الموارد المائية من المؤثرات السلبية".

وعلى المستوى الأفريقي -أيضاً- فهناك العديد من الاتفاقيات الثنائية، نصت على مبدأ الاستخدام المنصف، ومنها: الاتفاقية الموقعة بين النيجر ونيجيريا، والموقعة في 18 يوليو عام 1990، بشأن المشاركة المنصفة في تنمية وحفظ واستخدام مواردهما المائية المشتركة؛ حيث أقرت الفقرة الأولى من المادة منها سريان أحكام هذه الاتفاقية على الأحواض النهرية، التي تتقاطع أو تشكل الحدود المشتركة للدول المتعاقدة. وهذا يدل على تبني المبدأ المذكور في صورته المباشرة، كما نصت المادة الثانية منها على أن أطراف الاتفاق لهم الحق في نصيب منصف من التنمية والحفاظ والاستخدام للموارد المائية في الأحواض النهرية المشتركة داخل حدود الدول الإقليمية، كما أقرت الفقرة الخامسة من المادة الثانية على العوامل ذات الصلة في الوصول إلى النصيب المنصف والمعقول⁽¹⁾.

يُعدّ البروتوكول المعروف بـ "سادك"، المبرم في 28 أغسطس 1995 المعني بشبكة المجاري المائية المشتركة، من الاتفاقيات التي تبنت مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في مجال المجاري المائية الدولية، حيث تبني البروتوكول نظرية وحدة المصالح Community of Interest، كما نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى والمعنية بالمبادئ العامة على احترام الدول الموقعة على البروتوكول للقواعد المستقرة في القانون الدولي العام والتي تتصل باستخدام وإدارة المجاري المائية الدولية المشتركة⁽²⁾.

وعلى المستوى الأوروبي، نجد الاتفاقية المعنية بنهر الدانوب والموقعة في 29 يونيو 1994؛ حيث ورد بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية منها على حث الأطراف المتعاقدة بالسعي نحو تحقيق أهداف مستدامة ومنصفة لإدارة المياه، ومن بينها: صيانة وتحسين وترشيد استخدام المياه السطحية والمياه الجوفية في منطقة مستجمع المياه قدر الإمكان⁽³⁾.

(1) FAO Legislative study 61: " Treaties Concerning The non-Navigational Uses of International Watercourses , African", PP.219-242

(2) هشام محمد الشافعي، الانتفاع المشترك بالأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 126.

(3) للمزيد بشأن هذه الاتفاقية، يراجع الرابط التالي:

وهناك أيضاً اتفاق نهر سافا والذي يُعدّ ثالث أطول رافد من نهر الدانوب، والذي يمر بحدود أربعة دول هي: صربيا، والبوسنة، والهرسك، وكرواتيا، وسلوفينيا. وقد تبنت الفقرة الأولى من المادة السابعة مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، حيث نصت على أنه " يحق للدول الأطراف داخل حدودها الإقليمية الحصول على حصة معقولة ومنصفة من الاستخدامات المفيدة لموارد المياه لحوض نهر سافا "، ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتفاق قد تبنى المبدأ المذكور بذات الصياغة الواردة بقواعد هلسنكي 1966، مع إدخال التعديلات اللازمة للتوافق مع ظروف حوض نهر السافا. فتجد أن الاتفاقية المذكورة قد تبنت المبدأ المشار إليه فيما يتعلق بإدارة المياه (1).

وعلى مستوى قارة آسيا، فقد نصت الاتفاقية المبرمة في 31 يناير 1975 والخاصة بنهر الميكونج في فصلها الثاني على مجموعة من المبادئ الجوهرية المعنية بالموارد المائية حيث نصت المادة الثالثة منها على مفهوم الوحدة النهرية الطبيعية التي تعدد بالوضع الهيدرولوجي، كما تبنت الاتفاقية مفهوم الحوض وفقاً لما جاء بقواعد هلسنكي 1966، حيث نصت المادة الخامسة منها صراحة على ضرورة تحقيق الاستخدام النافع لدول الحوض داخل حدودها الإقليمية، في إطار المشاركة المنصفة والمعقولة بمفهوم الاستخدام النافع (2).

ثانياً- مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في ضوء أحكام القضاء والتحكيم الدوليين

ورد مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في العديد من التطبيقات القضائية الدولية سواء كان ذلك في أحكام صادرة عن التحكيم الدولي، أو أحكام صادرة عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي، وأخيراً في الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية، وسوف نستعرض تلك التطبيقات على النحو التالي:

1. قضية تحكيم نهر الهلمند بين إيران وأفغانستان، الصادر في عام 1902:

يُنبع نهر الهلمند من الجبال الواقعة وسط أفغانستان ويتدفق عبر منطقة سيستان، والتي تقع على بعد 40 ميل من أسفل منطقة تسمى Kohak، حيث تم بناء سد Kohak

<http://www.mcmekong.org/download/agreement95/agreement-procedure-pdf>

(1) للاطلاع على نص الاتفاقية المشار إليها يراجع الرابط التالي:

<http://www.savacommission.org/dms/docs/dokuments - publications/basic-documents/fasrb.pdf>

(2) راجع: FAO Legislative study 61: " Treaties Concerning The non-Navigational Uses of International Watercourses , African", Op.Cit.,PP.11-19

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة (34 - 64)

بأفغانستان، والذي تسبب في نشوب النزاع بين إيران وأفغانستان بشأن السيادة على منطقة سيستان، وتم اللجوء إلى التحكيم الدولي طبقاً لمعاهدة باريس المبرمة في 4 مارس 1957 بين بريطانيا وبلاد فارس، والمتضمنة اللجوء للتحكيم الدولي في المسائل المتعلقة بالسيادة والحدود الخاصة بسيستان بضفتي نهر الهلمند، وانتهى المحكم⁽¹⁾ الإنجليزي جولد سميث في 19 أغسطس 1872 في حكمه إلى إيضاح حدود سيستان؛ حيث رأى أنها محددة من جهات ثلاث بعدد من البحيرات، بينما يحدها نهر الهلمند من الجهة الرابعة، وتضمن حكمه أيضاً حرمان إيران من الجزء الواقع إلى الضفة اليمنى للنهر، وأن تكون ضفاف الهلمند حتى شمال Kohak خاضعة لأفغانستان، وأما القاع الرئيسي للنهر أسفل Kohak، فيتبع الحد الشرقي لمنطقة سيستان الإيرانية⁽²⁾.

وقد حدثت بعض التغييرات الطبيعية في مجرى نهر الهلمند وروافده أثرت على تدفق المياه فيه، مما أدى إلى نشوب النزاع مجدداً بين إيران وأفغانستان، وتم التوافق بينهما عام 1902 على اللجوء للتحكيم الدولي مرة أخرى، على أن يتم ذلك في ضوء الحكم الذي توصل إليه المحكم جولد سميث، وصدر الحكم الجديد عن هيئة التحكيم متضمناً الأحكام التالية:

1. لن يتم تنفيذ أية أشغال متعلقة بالري يكون من شأنها إعاقة الإمداد الضروري للمياه الخاص بالزراعة على ضفتي النهر.
2. تمثل كمية المياه المطلوبة لري الأراضي الإيرانية في منطقة Kohak ثلث حجم مياه نهر الهلمند، التي تدخل سيستان.
3. ترتيباً على ما تقدم، تستحق إيران ثلث مياه نهر الهلمند محسوباً عند نقطة مأخذ المياه لري الأراضي بضفتي النهر في منطقة سيستان.
4. يجب السماح بأية أشغال ري يتم بناؤها لتمويل المياه من قبل أفغانستان بمرور ثلث حجم المياه على الأقل.
5. يتم تعيين مسئول بريطاني ذي خبرة في مجال الري لمراقبة تنفيذ القرار.
6. يتقيد حق أفغانستان الممنوح لها باعتبارها دولة المنبع ووفقاً لطبيعتها الجغرافية، بالمدى الذي يراعي حقوق إيران.

(1) راجع: Op.Cit., p.28-31 FAO Legislative study 61

(2) راجع: Cairo A. Robb: International Environmental Law Reports , Vol. 1 : Early Decisions Cambridge University Press , 1999 , Pp.3-5

7. نظراً لما يتعرض له النهر من تغييرات فجائية وجوهريّة في تدفقه، لذا فإن واجب العناية مفروض على الدولتين عند قيامهما بإنشاء أية قنوات جديدة أو توسيعهما قنوات قديمة⁽¹⁾.

لذا، يعد هذا الحكم من أهم الأحكام التي فصلت في منازعات معنية بمسائل توزيع الحصص المائية، حيث استندت هيئة المحكمين على مفهوم توازن المصالح الذي يقوم على أن استخدام مياه المجرى المائي من قبل إحدى دول الحوض، يجب أن يُراعى احتياجات الدول المتشاطئة الأخرى⁽²⁾.

كما ذهبت هيئة التحكيم أيضاً إلى أنه يجب على دولة أفغانستان ألا تتسبب في إلحاق أية أضرار بباقي دول الحوض، وأنه إذا كان من حقها استخدام مياه نهر الهلمند، فهناك واجب يلقي على عاتقها يتمثل في عدم حرمان دولة إيران من حقها في استخدام المياه ذاتها، فقد اشترطت هيئة التحكيم عدم خفض مستويات المياه عن المستوى المطلوب للري، ومن ثم الحفاظ على التدفقات الطبيعية لمياه النهر تحقيقاً للاستخدام المنصف والعادل، وفي ذات الوقت أكدت هيئة التحكيم على عدم أحقية إيران في تقرير أية سلطة على النهر دون موافقة أفغانستان⁽³⁾.

2. حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي، الصادر في 28 يونيو 1937 بشأن تحويل المياه من نهر الميوز:

ينبع نهر ميوز في فرنسا، ثم يتدفق عبر بلجيكا، مُشكلاً الحدود بين بلجيكا وهولندا لمسافة قصيرة، ويواصل تدفقه عبر الأراضي الهولندية (في مجراه عند مدينة "Maastricht" الهولندية)، ثم يتدفق بعد ذلك عبر هولندا حتى أسفل المجرى في "Maastricht" ليشكل الحدود مع بلجيكا، وكانت هناك قناة تسمى Willemsvaart-Zuid، تم إنشاؤها في منتصف القرن التاسع عشر، تصل "Maastricht" بمنطقة "بوالودك" في هولندا وتلك القناة تزود بمياه الميوز من خلال هويس ماستريخت عبر مأخذ في منطقة Hocht، وعن طريق قناة أخرى تدعى Maastricht-Lie، كانت تمثل امتداداً لقناة Zuid⁽⁴⁾ Willemsvaart.

(1) راجع: Cairo A.Robb: Op.Cit.,P.7:

(2) راجع: Antonientte Hilderling : Suslainable Development and warter Management : Eburon publishers , Deift , 2004 p. 53

(3) راجع: Cairo A. Robb, Op Cit.,P.12-13

(4) مساعد عبد العاطي شتيوي، مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية – دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي، مرجع سابق، ص: 61.

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة (34 - 64)

وكانت هناك منازعات مستمرة بين هولندا وبلجيكا بشأن استخدام مياه نهر الميوز، على ضوء عزم بلجيكا زيادة استخدامها من مياه قناة زويد لدى مناطق زراعية جديدة، وشرعت بلجيكا في بناء قناة في جانب هويس Hocht، والذي كان مستخدماً لأغراض الملاحة؛ وذلك لتأمين حاجاتها من المياه، فسعت لسحب المياه من قناة ماستريخت-ليج، مما احتاج الى تدفقات متزايدة من قناة زويد وليمزفارت. الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار بالملاحة بنهر الميوز، نتيجة لسحب المياه من النهر المذكور، وعلى ضوء ذلك تم إبرام اتفاقية بين هولندا وبلجيكا في 12 مايو عام 1863؛ بقصد التوصل لتسوية دائمة للخلاف بينهما، ووضع نظام حاكم لتحويل المياه من نهر الميوز لتغذية قنوات الملاحة والري، وأطلق عليها معاهدة الرافد Treaty Feeder.

ثم شرعت هولندا في عام 1921 إلى إقامة مشروعين: الأول: استهدف بناء خزان على نهر الميوز، والثاني: تعلق بإنشاء قناة جوليانا؛ حتى تصل ما بين مدينتي ماستريخت ومسبراخت ورفضت بلجيكا المشروعين؛ بدعوى أنهما سوف يعوقان الملاحة للجزء المشترك في النهر بين الدولتين، فضلاً عن ضرورة حصول هولندا على موافقة الجانب البلجيكي ونتيجة لعدم التوصل لحل النزاع بينهما، لجأت هولندا في أغسطس عام 1936 إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي؛ للدعاء بأن بلجيكا قد خرقت اتفاقية Feeder Treaty السالف الإشارة إليها، وطلبت هولندا من المحكمة أن تصدر أمراً لبلجيكا بوقف الأعمال وإعادة الحال لما كانت عليه وكذا إزالة أية أشغال من شأنها خرق المعاهدة في المستقبل، وقد رفضت بلجيكا الادعاءات الهولندية وادعت بلجيكا باختراق هولندا لمعاهدة الرافد، وتقدمت الدولتان بمذكرات للحجج المؤيدة لموقف كل منهما، حيث تضمنت المذكرة المقدمة من الجانب الهولندي الانتهاكات التي خرقت بها بلجيكا أحكام ونصوص المعاهدة المشار إليها، كما طالبت في ذات الوقت بإيقاف الأعمال التي من شأنها خرق المعاهدة المشار إليها في المستقبل، ورفضت بلجيكا بدورها الادعاءات الهولندية وطالبت بالمساواة بين هويس نبيرهارت الذي شرعت في إقامته، وبين هويس بوشفيلت الذي أقامته هولندا، وفي المقابل ادعت بلجيكا بأن هولندا خرقت معاهدة الرافد من خلال بنائها خزان بورجهارث، بالإضافة إلى شروعها في بناء قناة جوليانا، ودفعت هولندا بعدم خرقها للمعاهدة المذكورة، فضلاً عن عدم وجود ثمة ضرر سيلحق ببلجيكا من جراء مشروعاتها، وطلبت هولندا من المحكمة عدم الاعتداد بالادعاء البلجيكي، إلا أن بلجيكا قد تصدت للدفع الهولندي وقررت بأن هولندا تعسفت في استخدام حقها في تطبيقها للمعاهدة⁽¹⁾.

وقد بادرت المحكمة بإرسال بعثة تقصي الحقائق في 1 مايو 1937؛ للتعرف على معالم المنطقة محل النزاع، وعقب ذلك أصدرت المحكمة حكمها في النزاع في 28 يونيو

(1) المرجع نفسه، ص: 62.

1937، وقد تبين للمحكمة ارتكان كلتا الدولتين إلى مبادئ القانون الدولي للأنهيار في الحجج المقدمة منهما، رغم نظام الدعوى المعروف عليها لم يسمح للمحكمة بالنظر فيها وفقاً لقواعد هذا القانون؛ بل طلب من المحكمة الحكم في هذه الدعوى في ضوء تفسير معاهدة الرافد⁽¹⁾ 1863.

ويُعدّ الحكم الصادر من المحكمة الدائمة للعدل الدولي في هذا النزاع قد انصب على معاهدة الرافد المبرمة بين هولندا وبلجيكا في عام 1863، وقد راعت المحكمة كافة الظروف المرتبطة بتلك المعاهدة من بينها عامل الحقوق التاريخية كعنصر من عناصر الاتفاق الموقع بين البلدين، كما استندت المحكمة إلى مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول لمياه النهر الدولي باعتباره من المبادئ العامة للقانون.

ويتبين لنا من تحليل الحكم الصادر من المحكمة الدائمة للعدل الدولي في ضوء مبدأ " الاستخدام المنصف " بأن الثابت: أن هذا الحكم قد تم تأسيسه على معاهدة الرافد الموقعة بين هولندا وبلجيكا 1863، رغم استناد الطرفين في مرافعاتهما الشفوية والمكتوبة على مبادئ القانون الدولي للأنهيار، إلا أن المحكمة قررت أنه ليس من صلاحيتها الحكم بمقتضى قواعد القانون الدولي، ورغم ذلك، فإن المحكمة قد استندت إلى قواعد الإنصاف في حكمها، وتمثل ذلك في اشتراطها استمرار التدفقات والمستويات الطبيعية للنهر عند نقطة معينة، وذلك مراعاة لعامل الحقوق التاريخية، الذي يعد من أهم عناصر الإنصاف.

3. حكم محكمة العدل الدولية في النزاع بين دولتي المجر وسلوفاكيا المعروف بنزاع "جابتشيكوفو - نيجماروس، سبتمبر 1997":

توجز وقائع هذا النزاع في أن الخلاف الذي نشب بين المجر وتشيكوسلوفاكيا حول إنشاء قنطرتين بصفة مشتركة على نهر الدانوب، بموجب معاهدة أبرمت في عام 1977، وعملت الدولتان على تسوية الخلافات الناشئة فيما بينهما بشأن تشغيل القنطرتين، وكيفية توليد الطاقة منها، إلا أن المجر اعترضت على المشروع عند بدء أعمال التشييد؛ بسبب بعض المخاوف البيئية، مما ترتب عليه إيقاف المشروع في عام 1989، ورغم تمسك كل طرف بموقفه، إلا أن سلوفاكيا قررت المضي قدماً في تنفيذ المشروع من جانب واحد، وذلك فيما يتعلق بالجزء الذي يمر داخل حدودها الإقليمية، وهو ما يعني تحويل حوالي 80 % من المياه المشتركة في أراضي التشيك تحديداً، واستندت في ذلك إلى معاهدة⁽²⁾ 1977.

(1) للمزيد راجع : Mo- Cairo A. R. Robb. Op. cit. , pp. 178 - 179. In the same meaning : hamed Sameh Amr, « Division of International Watercourses Under International Law », African Yearbook of International Law, Vol.10, 2002.

(2) راجع : أحمد أبو الوفا: "التعليق الثالث، القضية الخاصة بمشروع جابتشيكوفو- ناجماروس المجر وسلوفاكيا"،

وعلى ضوء ذلك قامت المجر في مواجهة هذا الموقف بإعلانها إنهاء المعاهدة من طرف واحد؛ باعتبار أنها الأساس الوحيد الذي سمح لسيلوفاكيا بالمضي قدماً في إقامة المشروع، وقد تأزم الموقف عام 1992، حينما حدث الانقسام داخل تشيكوسلوفاكيا، وآلت ملكية الجزء الخاص بتشيكوسلوفاكيا في أكتوبر 19952 بردم نهر الدانوب، وتحويل ما يزيد عن 80% من مياهه إلى قناة جانبية في الأراضي السلوفاكية، ثم اتفقت الدولتان في أبريل عام 1993 على إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية⁽¹⁾. وقد صدر حكم المحكمة في 25 سبتمبر عام 1997 بعد دراستها وفحصها لطلبات وأسانيد الدولتين، حيث قضت بأن المجر لم يكن من حقها التوقف والتخلي عن الأعمال المتعلقة بمشروع Nagymaros وكذلك ما ورد بشأنها في معاهدة 1977 من أعمال مرتبطة بمشروع Gabcikovo، وأن تشيكوسلوفاكيا كان من حقها أن تبدأ في تنفيذ "Variante" سنة 1991، غير أنه لم يكن لها الحق في أن تقوم بتشغيله في أكتوبر 1992، ورأت المحكمة أن إعلان المجر في 19 مايو 1992 لإنهاء معاهدة 1977 لم ينهها من الناحية القانونية، وكان هذا بصدد ما ورد بالفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاق الخاص الموقع بين المجر وسلوفاكيا عقب المفاوضات التي بدأت سنة 1992، أما بشأن المطلوب من المحكمة في صدد الفقرة الثانية من ذات المادة، فانتهت المحكمة إلى أن معاهدة 1977 تأتي متسقة مع الأحكام الواردة باتفاقية فيينا لعام 1978 والمعنية بالتوارث الدولي، باعتبارها منشئة لنظام إقليمي، حيث أن معاهدة 1977 لم تنته ولا تزال منتجة لآثارها القانونية، وأنها تظل تحكم العلاقة بين دولتي المجر وسلوفاكيا باعتبارها وارثة لتشيكوسلوفاكيا فيما يعني بمشروع Gabcikovo-Nagymaros، وتأسيساً على ذلك قررت المحكمة أنه على طرفي النزاع الاتفاق على الوسائل التي يتم بها تنفيذ من حقوق⁽²⁾ والتزامات في ضوء اقتراح الدولتين لتصرفات خاطئة تخالف المبادئ القانونية، ومن أهمها مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول باعتباره من

(الناشر المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد54، 1998)، ص221.

(1) المرجع السابق، ص244-221.

(2) ذهبت المحكمة إلى:

« The 1977 treaty was not only a joint investment project for the production of energy but it was also designed to serve other objectives as well : the improvement of navigability of Danube, flood control and regulation of ice - discharge , and protection of the natural environment. None of these objectives ha been given absolute priority over the other , in spite of the emphasis , which is given in the treaty to the construction of a system of locks for the protection of energy. None of them has lost its importance. In order to achieve these objectives the parties accepted obligations of conduct, obligations of performance and obligations of result ». ICJ's judgment 37 ILM (1998), P. 200, Para 135.

المبادئ الجوهرية في مجال القانون الدولي للأنهار، ووجوب تسوية المنازعات المائية وفقاً لمضمون هذا المبدأ⁽¹⁾، وأكد الحكم أيضاً على أن الخلاف بين دول الحوض الواحد لا يمكن أن يساعد في التنمية وإقرار التعاون البناء بينهم.

ولذلك يعد هذا الحكم الصادر حكماً فريداً ومتميزاً؛ لأنه عالج عدة موضوعات هامة في القانون الدولي، وتفسير ذلك أن هذا الحكم لم يقتصر على التعرض لقواعد القانون الدولي للأنهار فقط؛ بل تطرق لمسألة التطورات التي لحقت بالقانون الدولي للبيئة، بالإضافة إلى تعرضه للقضايا الخاصة بالمسؤولية الدولية وقانون المعاهدات كما أشار أيضاً للعلاقات القانونية المتداخلة بين جميع ما سبق، ومن الثابت أن طرفي النزاع طلبا من المحكمة الفصل في ثلاثة مسائل على وجه التحديد، حيث تعلقت المسألة الأولى منها فيما إذا كان من حق دولة المجر إيقاف العمل ثم التخلي عن استكمال الأشغال الهندسية في عام 1989 في مشروع ناجيماروس، وكذلك في الجزء الخاص بمشروع جابنتشيكوفو. أما المسألة الثانية فكانت تتعلق بمدى أحقية دولتي التشيك وسلوفاكيا في تنفيذ الحل المؤقت، وفي تشغيل الشبكة اعتباراً من أكتوبر 1992، وأخيراً عنيت المسألة الأخيرة بماهية الآثار القانونية المترتبة على الإخطار المؤرخ لها في 19 مايو عام 1992 بإنهاء المعاهدة من قبل المجر، وقد قضت المحكمة بأن المجر غير محقة في إيقافها أو إنهاؤها العمل في المشروع المشترك لاعتبارات بيئية، وأن دولة سلوفاكيا غير محقة في تنفيذ حل من طرف واحد دون موافقة المجر، وذلك على الرغم من مشروعية الأعمال التي تم تشييدها، وفي النهاية قضت المحكمة بأن المجر لم تكن محقة في إنهاء المعاهدة من طرف واحد، فهي سارية المفعول حتى ذلك اليوم الذي نظرت فيه المحكمة للنزاع، وأوصت المحكمة في هذا السياق الدولتين بالتعاون والتوافق بينهما، واقترحت المحكمة في هذا الشأن تنفيذ المشروع بقطرة واحدة بالمشاركة فيما بينهما، مع إعادة صياغة معاهدة عام 1977 لكي تصبح أساساً لتسوية النزاع⁽²⁾.

(1) ذهب المحكمة إلى:

The treaty could not be repudiated unilaterally: Article 26 of the Vienna Convention of 1969 on the Law of Treaties, combines two elements, which are of equal importance. It provides that every treaty in force is binding upon the parties to it and must be performed by them in good faith. The principle of good faith obliges the parties to apply it in reasonable way and in such a manner that its purpose can be realized. 2 “ Ibid., P. 201, Para 142.

(2) راجع تفاصيل النزاع في فيليب ساندس: المجاري المائية والبيئية ومحكمة العدل الدولية، قضية مشروع غابنتشيكوفو – ناغيماروس، منشور بمداولات ندوة نظمها البنك الدولي بعنوان المجاري المائية الدولية. تعزيز التعاون ومعالجة الخلافات، تحرير سلمان أحمد سلمان، لورنس بوسوان دي شاورن، 1998م، ص139.

المطلب الثاني: تقييم مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول

الانتفاع المنصف والمعقول هو عملية تتكوّن من عدة إجراءات؛ وتتصف هذه العملية بما يلي⁽¹⁾:

1. أنها عملية تحتاج للتعاون بين الدول النهرية: فعلى الرغم من أنه ليس هناك من الناحية النظرية ما يمنع قيام الدولة بمفردها بتحديد انتفاعها المنصف والمعقول، إلا أنه واقعيّاً يستحيل هذا الأمر. إذ أنه سيصعب - إن لم يكن يستحيل - على أية دولة أن تعرف ما إذا كان انتفاعها بالنهر الدولي منصفاً في مواجهة الدول الأخرى إلا في ظل التعاون معها من خلال لجنة مشتركة أو طرف ثالث أو تعاون وثيق وتبادل مستمر للمعلومات بشأن حالة النهر الدولي.
2. إنها عملية متطورة تأخذ بعين الاعتبار كافة المستجدات، فهي في حركة متغيرة، لذلك، يجب أن يعاد النظر في تحديد الانتفاع المنصف والمعقول بشكل مستمر، وعمل إعادة تقييم، وذلك لأن الظروف المتغيرة سوف تتطلب بطبيعة الحال تعديلات في قسمة مياه النهر الدولي. ومن الأهمية التأكيد على أن ما هو معقول في وقت الوفرة لن يكون كذلك في وقت الندرة. ومن ثم، يجب على دول المجرى المائي أن تأخذ بعين الاعتبار، على نحو مستمر، جميع العوامل ذات الصلة مع ضمان المساواة واحترام حقوق دول المجرى المائي الأخرى.
3. احترام حقوق دول الحوض الأخرى: فما هو منصف ومعقول يتم تحديده بالنظر إلى الدول الأخرى المشتركة في نفس النهر. ومن ثم يجب على الدول أن تحترم حقوق دول الحوض الأخرى، وألا تتجاوز حد الانتفاع المنصف والمعقول فتضّر الدول الأخرى. وقد ذكرت لجنة القانون الدولي "إن الحق في الانتفاع بالمجرى المائي الدولي... يحمل في طياته حقاً ضمناً بتعاون دول المجرى المائي الأخرى في الحفاظ على حصص منصفة لاستخدامات وفوائد المجرى المائي".

وخلاصة الأمر، أن مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول يعد مبدأ مقبولاً عالمياً كأساس لإدارة مياه النهر الدولي، فهو يتماشى مع سيادة الدولة - حتى وإن كانت مقيدة - على مواردها الطبيعية؛ فلكل دولة حق متساو في التمتع بالاستخدامات المفيدة للنهر الدولي بطريقة منصفة ومعقولة. كما أن عوامل تحديد المبدأ تتسم بالمرونة مما يجعل المبدأ نفسه يتفق مع الأوضاع المختلفة للأنهار.

(1) وائل علام، العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في قانون الأنهار الدولية (أولوية أم تكامل)، مرجع سابق، ص: 168.

غير أنه يؤخذ على هذا المبدأ أن مفهوم الإنصاف والمعقولية غير محدد؛ فهو مفهوم غامض إلى حد ما. كما أن تطبيق المبدأ يحتاج إلى جانب تقني وفني عالي.

الخاتمة:

استهدفت الدراسة إلى التعرف على مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول وهو من أهم المبادئ الأساسية الحاكمة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، واستعراض الممارسات الدولية بشأن مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول في ضوء أحكام القضاء الدولي.

ومن خلال ذلك توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات سوف نطرحها على النحو التالي:

أولاً- النتائج:

تم التوصل من خلال البحث إلى عدة نتائج، منها:

1. يُعدّ مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من أهم المبادئ القانونية التي يستند إليها القضاء الدولي للفصل في النزاعات الدولية، عند تعارض الاستخدامات للنهر الدولي، وذلك في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي.
2. يعني مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول لمياه النهر الدولي المشترك تقاسم المياه بطريقة منصفة وعادلة بين دول الاستخدام، ومن ثمّ فلا يجوز لدولة بعينها أن تنفرد باستخدام مياه النهر دون باقي الدول الأخرى المشتركة معها في مورد طبيعي واحد إلا إذا كان هناك اتفاق يخول لها هذا الحق.
3. يُعدّ البروتوكول المعروف بـ "سادك"، المبرم في 28 أغسطس 1995 المعني بشبكة المجاري المائية المشتركة من الاتفاقيات التي تبنت مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في مجال المجاري المائية الدولية.
4. ورد مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في العديد من التطبيقات القضائية الدولية سواء كانت صادرة عن التحكيم الدولي، أو أحكام صادرة عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي، وأخيراً في الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية.
5. ساهمت الجهود الدولية في تحديد عوامل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومنها، العوامل الجغرافية والهيدروجغرافية والمناخية والأيكولوجية، والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية، الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي

مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (34 - 64)

المعنية، السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي.

ثانياً- اقتراحات

تم التوصل من خلال البحث إلى عدة اقتراحات، منها:

1. يجب مراعاة التوزيع العادل لمياه النهر ويتم ذلك عن طريق تقدير حاجة الدول للنهر ومدى اعتمادها عليه والفوائد التي تعود عليها وعلى مجموع الدول المشتركة في النهر من المشروعات الجديدة.
2. ضرورة الاعتداد بالقواعد التي اتفقت عليها الدول المشتركة في نهر دولي، ومراعاة الحقوق المكتسبة أي كميات المياه التي كانت تحصل عليها كل دولة في الماضي.
3. نوصي الدولة التي ترغب في إدخال تعديلات في طريقة الانتفاع بنهر معين كإنشاء سد أو تحويل مجرى النهر، الدخول في مفاوضات مع الدول المشتركة في النهر للحصول على موافقتها. فإذا لم يتم الاتفاق يحسن عرض الأمر على التحكيم.
4. نوصي الدول من أجل أن تكون هناك فعالية كاملة أن تتفق الدول النهرية المعنية تفصيلاً على التصرفات المشتركة سواء في اتفاق أو اتفاقات خاصة حول مجرى المياه.
5. يجب على الدول أثناء ممارستها لسيادتها على مصادر ثرواتها الطبيعية أن تعمل عبر التعاون الثنائي أو الجماعي الفعال أو عبر آليات إقليمية من أجل حماية وتحسين البيئة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، على (1995). قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية في ضوء أحداث التطورات مشروع لجنة القانون الدولي النهائي. دار النهضة العربية.
- اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997م.
- ساندس، فيليب (1998). المجاري المائية والبيئية ومحكمة العدل الدولية، قضية مشروع غابنشيكوفو - ناغيماروس، منشور بمداولات ندوة نظمها البنك الدولي بعنوان المجاري المائية الدولية- تعزيز التعاون

ومعالجة الخلافات، تحرير سلمان أحمد سلمان، لورنس بوسوان دي شازورن.
سلمان، سلمان محمد أحمد (2015). الأقطار العربية واتفاقية الأمر المتحدة للمجاري المائية الدولية. مركز دراسات الوحدة العربية، 37(433)، 167. <https://doi.org/10.12816/0021037>
الشافعي، هشام محمد (2020). الانتفاع المشترك بالأَنْهَار الدولية في غير الشئون الملاحية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام. المركز القومي للإصدارات القانونية.
شتيوي، مساعد عبد العاطي (1967). القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية دراسة تطبيقية على نهر النيل [رسالة الدكتوراة، جامعة القاهرة].
شتيوي، مساعد عبد العاطي (2016). مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية - دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي. دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع.
الطائي، لهيب صبري ديوان (2011). الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير ملاحية [رسالة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
طايع، محمد سلمان (2012). مصر وأزمة مياه النيل - آفاق الصراع والتعاون. دار الشروق.
عامر، صلاح الدين (2003). مقدمة لدراسة القانون الدولي العام. دار النهضة العربية.
عبد العال، محمد شوقي (2004). الانتفاع بمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل. سلسلة دراسات مصرية أفريقية.
عصام الدين، هالة محمد (2014). التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
علام، وائل (د.ت.). العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في قانون الأنهار الدولية (أولوية أم تكامل). مجلة الحقوق جامعة الشارقة، 12(2).
علام، وائل أحمد (2014). حوض نهر النيل في إطار القانون الدولي. دار النهضة العربية.
علوان، محمد يوسف (1998). اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجاري المياه الدولية لعام 1997. المؤتمر السنوي الثالث - المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين. جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل، أسيوط.
العلواني، طالب عبدالله فهد (2017). المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية (الهلال الخصيب) في ضوء إتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية. دار الفكر الجامعي.
عمران، جابر فهمي (2018). المجاري المائية الدولية والأنهار والقنوات في إطار القانون الدولي العام. المكتب الجامعي الحديث.
أبو الوفا، أحمد (1998). التعليق الثالث، القضية الخاصة بمشروع جابتشيكوفو- ناجماروس المجر وسلوفاكيا. المجلة المصرية للقانون الدولي، 54.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Cairo, A. R. (1999). *International Environmental Law Reports Early Decisions*. Cambridge University Press.

CPJI,Ser.A,No.23,1929.

<http://www.mcmekong.org/download/agreement95/agreement-procedure-pdf>.

<http://www.savacommission.org/dms/docs/dokuments - publications/basic-documents/fasrb.pdf>.

FAO Legislative study 61 : " Treaties Concerning The non-Navigational Uses of International Watercourses, African."

FAO Legislative Study No.65: "Sources of international water law, Rome,1998."

Hilderling, A. (2004). *Sustainable Development and water Management*. Eburon publishers.

Katak, B. M. (2005). *The regime of international watercourses, progresses and paradigms Regarding uses and environmental protection*. Department of law, stockholm university.

Pasily, R. (2002). Adversaries into partners: international water law and the equitable sharing of downstream benefits. *Melbourn Journal of international law*, 3.

Pichyakorn, B. (2002). *Sustainable development and international watercourses agreements*. The Mekong and the Rhine.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

'ibrāhym 'alā 1995).qānūna al'a'anhāri wa-l-mjārā almā'iyyata al-dawliyyata fī ḍaw'i a'ahdāthi al-taṭawwūrāti mashrū'a lajnati alqānūni al-dawliyyi al-nihā'iyyi dāru al-naḥḍati al'arabiyyati ittifaqiyyatu qānūni istikhḍāmi almajārī almā'iyyati al-dawliyyati fī al'a'aghrādi ghayra almalā'āhiyyati li'āma 1997m.

sānds filiba 1998).almajārī almā'iyyata wa-l-b'iyyata wamaḥkamata al'adli al-dawliyyati qaḍiyyata mashrū'a ghābtshykwfw – nāghymārws manshūrun bimudāwalāti nadwati nazmiḥā albanka al-dawliyya bi'unwāni almajārī almā'iyyati al-dawliyya#i- ta'ziza al-ta'awuni wamu'āljajati alkhilāafāti taḥrīra sullamāni a'ahamida sullamāni lūrinisa bwswān dī shāzwrn

sullamāni sullamāni muḥammadun a'ahamida 2015).al'a'aqtāra al'arabiyyata wittifaqiyyata al'umami almuttaḥidati lil-majārī almā'iyyata al-dawliyyata markazu dirāsati alwaḥḍati al'arabiyyati 37(433)167 ،<https://doi.org / 10.12816 / 0021037>

al-shāfi'iyyu hishāma muḥammada 2020).alintifā'a almushtaraka bi-l-'ā'anhāri al-dawliyyati fī ghayri al-sh'iwn almalā'āhiyyata waffaqā liqawā'idi alqānūni al-dawliyyi al'āmmi almarkazu alqawmiyyu lil-'iṣḍārāti alqānūniyyati

shattayūi musā'ida 'abdi al'āṭi 1967).alqawā'ida alqānūniyyata allatī taḥakkumi istikhḍāmāti al'a'anhāri al-dawliyyati fī ghayri al-shu'ūni almalā'āhiyyati dirāsata taṭbīqiyyata 'alā nahri al-nayli risālata al-duktūrāti jāmi'ata alqāhirati

shattayūi musā'ida 'abdi al'āṭi 2016).mabādi'ia alqānūni al-dawliyyi alḥākimati li'inshā'a al-sudūdi 'alā al'a'anhāri al-dawliyyati – dirāsata taṭbīqiyyata 'alā saddi al-naḥḍati al-'āthyūby

- dāru al-nayli lil-nashra wa-l-ṭibā'ata wa-l-tawzī'a
- al-ṭā'iyyu lahība ṣabriyya dīwāni 2011).al'a'ḥkāma alkhāṣṣata bi-l-majāri almā'iyyati al-dawliyyati almustakhdamati li'a'aghrāḍa ghayri malā'āhiyyatin risālata almājistiri jāmi'ata al-sharqi al'awsaṭi
- ṭāyi'un muḥammada sullamāni 2012).miṣrun wa'a'azmatu miāhi al-nayli – āfāqa al-ṣirā'i wa-l-ta'āwuni dāru al-shurūqi
- 'āmiron ṣalāḥa al-dīni 2003).muqaddamatan ldirāsata alqānūni al-dawliyyi al'āmmi dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- 'abdu al'āli muḥammada shawqī 2004).alintifā'a bimīāhi al'a'anhāri al-dawliyyati ma'a 'ishārati khāṣṣiyyatin liḥālata nahri al-nayli silslatu dirāsātin miṣriyyatin a'afarayyiqiyyatin
- 'iṣāmu al-dīni hālata muḥammada 2014).al-taswiyata al-sullamiyyata limunāza'āti al'a'anhāri al-dawliyyati dāru al-khaliji lil-ṣiḥāfata wa-l-ṭibā'ata wa-l-nashra
- 'ullāmum wi'ila d t).al'alā'āqatu bayna mabda'i alintifā'i almunṣifi wamabda'i 'adami al-'iḍrār fi qānūni al'a'anhāri al-dawliyyati a'awlamiyyatan a'am takāmulu majallata alḥuqwqi jāmi'ata al-shāriqati 12(2).
- 'ullāmum wi'ila a'āḥamida 2014).ḥawḍa nahri al-nayli fi iṭāri alqānūni al-dawliyyi dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- 'ulūwwāni muḥammada yūsf 1998).ittifāqiyyata al'umami almuttaḥidati bisha'ani mjāry almīāha al-dawliyyata li'āma 1997).almu'utamaru al-sanawiyyu al-thālithu – almīāha al'arabiyyata wataḥaddiāti alqarni alḥāddiyyi wa-l-'ushurayni jāmi'atun a'asayawṭtu – markaza dirāsāti almustaqbali a'asayawṭtu
- al-'lwānā ṭālaba 'abdāllahu fahdi 2017).almajāri almā'iyyata al-dawliyyata fi ba'ḍi al-dū'ali al'arabiyyati alhalāala alkhāṣiḇa fi ḍaw'i 'itfāqya al'umama almuttaḥidata lil-'ā'anhāra al-dawliyyata dāru alfikri aljāmi'iyyi
- 'umrānun jābira fahmī 2018).almajāri almā'iyyata al-dawliyyata al'a'anhāra wa-l-qinwāti fi iṭāri alqānūni al-dawliyyi al'āmmi almaktabu aljāmi'iyyu alḥadythu
- a'abū alwafā a'āḥamida 1998).al-ta'līqa al-thālitha alqāḍiyyata alkhāṣṣata bimashrū'i jābtshykwfw-nājmārws al-mjr waslūfākiyyan almajallatu almiṣriyyatu lil-qānūna al-dawliyya 54.



مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (64 - 34)

The principle of equitable and reasonable utilization of international watercourses for non-navigational purposes

Amani Juma Alnaqbi⁽¹⁾

Zaid Ali Zaid⁽²⁾

Abstract:

The principle of equitable and reasonable utilization is one of the most important legal principles and criteria for sharing international watercourses on the basis of which the international judiciary resolves international disputes when conflicts on their use arise, in light of the rules and provisions of international law. International efforts have contributed to determining the factors of the principle of equitable and reasonable utilization, including geographical, hydrogeographic, climatic and ecological factors, and others that have a natural aspect. They also include the social and economic needs of the concerned watercourse states, as well as the population that depends on the watercourse therein. The principle of equitable and reasonable use was mentioned in many international judicial applications, whether issued by international arbitration, the Permanent Court of International Justice, or the International Court of Justice. In order to achieve the equitable and reasonable use of the river basin countries, the concerned states must coordinate their efforts to protect and develop the resources of that river, and take the necessary measures to achieve this goal.

Keywords: the principle of equitable and reasonable utilization, protection of river resources, waterways, river basin countries.

- (1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
U18103813@sharjah.ac.ae
- (2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)

